الادِّخارُ الأُسريُّ ودَورُه في مُحارَبةِ القُروضِ الاستهلاكيةِ الرِّبويّةِ

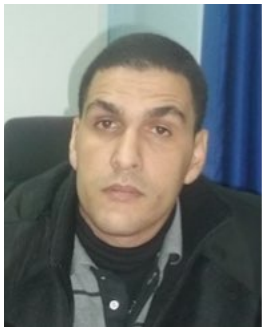

عبد الغني العمومري

لقد انتشرتْ ظاهرةُ الإسرافِ الاستهلاكيِّ بشكلٍ كبيرٍ في مجتمعاتِنا الإسلاميةِ؛ فأغلبيةُ الأُسرِ لا تستطيعُ توفيرَ جُزءٍ من الدخلِ الشهريِّ للإنفاقِ المستقبليِّ؛ بل يلجأُ كثيرٌ منها للاستدانةِ من أجلِ تلبيةِ النفقاتِ الاستهلاكيةِ، ويُؤكِّدُ ذلك ما نشرتْه مُذكّرةٌ إخباريةٌ للمندوبيةِ السامية للتخطيطِ بالمغربِ حول الظرفيةِ لدى الأُسر؛ إذ أنّ قرابةَ ٥٧٪ من الأسرِ مداخيلَها تغطي مَصاريفَها، فيما ٣٦.٤٪ منها تستنزفُ من مُدَّخَراتِها، أو تلجأُ إلى الاستدانةِ.في حين ٦.٧٪ فقط من الأُسرِ تُصرِّحُ بتمكُّنِها من ادّخارِ جزءٍ من مَدخولِها.

وتبقى الأُسرُ ذاتُ الدخلِ المرتفعِ مثل كبارِ مُلَّاكِ الأراضي الزراعيةِ والتُّجارِ هي الفئةُ القادرةُ على الادِّخار؛ إلاّ أنّ الدراساتِ الخاصَّةَ بهذه الفئاتِ في الدولِ النامية بيَّنَتْ اتجاهَ هؤلاءِ الأُسرِ إلى الاستهلاكِ الراقي والبذخي؛ ممّا يُؤثِّرُ على الادخارِ الاستثماريِّ[1].

ويرجعُ السببُ في انتشارِ هذه الظاهرةِ إلى انتشارِ ظاهرةِ الاستهلاكِ البذخيِّ والترفيِّ، والتقليدِ الأعمى، وعدمِ انتشارِ الوعي بثقافةِ الادِّخار؛ لذلك تُشكِّلُ العودةُ إلى القيَمِ الإسلاميةِ في (الاستهلاك–الادخار) بالنسبة لهذه الأُسرِ من بين الحلولِ الأكثرِ نجاعةً لمحاربةِ ظاهرةِ الاستدانةِ والقروضِ الاستهلاكيةِ الربويةِ، وتحقيقِ التوازنِ في ميزانيةِ الأسرة؛ بل تحقيقِ الفائضِ الأسريِّ لمواجهةِ المتطلَّباتِ المستقبلية.

ومن خلال ما سبقَ: يتناولُ الباحثُ هذا الموضوعَ وفقَ المحورَينِ التاليين: أهميةِ الادّخارِ في النظامِ الإسلاميِّ، ووسائلِ تحقيقِ الادِّخارِ الأسريِّ.

يُعتبَرُ الادخارُ ظاهرةً اقتصاديةً عرفَها الإنسانُ منذُ القِدَمِ، واعتُبِرَت جُزءاً من التصرُّفِ الطبيعيِّ، واستخدَمها الإنسانُ البدائيُّ ضدَ المخاطرِ وعدمِ الأمان.

[1] مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط نتائج بحث الظرفية لدى الأسر الفصل الثاني من سنة 2014.

ففي مرحلة الاقتصاد الكفائيِّ تمثَّلَ الادِّخارُ في تخزين الفائض الإنتاجيِّ لمواجهة احتياجات الأُسر المستقبلية قالَ اللهُ تعالى على لسان عيسى عليه السلامُ: "**وأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأكُلُونَ وما تَدَّخِرُونَ**"[1].

وقد كان الادخارُ وسيلةَ نبيّ اللهِ يُوسُفَ عليه السلامُ للخروج من الأزمة الاقتصادية التي عرفتْها مصرُ قال تعالى: **{ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلاً مِمَّا تَأْكُلُونَ(٤٧) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلاً مِمَّا تُحْصِنُونَ }**[2].

وفي مرحلة الاقتصاد السلعيِّ الذي يقومُ الإنتاجُ فيه على التبادُلِ المباشِر للسلع والخدمات، كان الإنسانُ يُبادِلُ الفائضَ من إنتاجه بما لدى الآخرينَ من سِلَعٍ أو خدَمات.

ومع ظهورِ النقودِ – كبديلٍ لنظامِ المقايَضة الذي لم يستطعْ مُسايرةَ التطوُّرِ في المجالين (الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ) – اهتمَّ الإنسانُ بالادخارِ النقديِّ باعتبارِ النقودِ وحداتٍ تُسهِّلُ عمليةَ التبادلِ التجاريِّ.

وقد كان هذا السلوكُ الاقتصاديُّ جُزءاً من المجتمعِ الإسلاميِّ مُعتبراً إيّاه وسيلةً لتحقيق السعادة، والطمأنينة، والرفاه، قال تعالى: **{وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْها كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَحْسُوراً}**[3]. وقد وردَ عنه صلّى اللهُ عليه وسلَّم أنّه ادَّخرَ قُوتَ أهله سَنةً؛ فعَن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه قال: "كانتْ أموالُ بني النضير ممّا أفاءَ اللهُ على رسول الله صلّى اللهُ عليه وسلَّم ممّا لم يُوجِف[4] المسلمونَ عليه بخَيلٍ ولا رِكاب فكانتْ لرسول الله – صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ – خاصَّةً يُنفِقُ على أهله منها نفقةَ سَنَته، ثمَّ يجعلُ ما بقيَ في السِّلاحِ والكِراعِ عُدَّةً في سبيلِ الله"[5].

وزادَ التِّرمذيُّ " **يَعْزِلُ نَفَقَةَ أهلِه سَنَةً، ثُمَّ يَجْعَلُ ما بَقِيَ في الكِراعِ والسِّلاحِ عُدَّةً في سبيلِ اللهِ**" وقال: حَسَنٌ صحيحٌ[6].

وقال صلّى اللهُ عليه وسلّم لكَعب بن مالك: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»[7].

كما نهى صلّى اللهُ عليه وسلَّم سعدَ بنَ أبي وقَّاصٍ أن يتصدَّقَ بكُلِّ ماله؛ فقد روى البُخاريُّ بسَنَده عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: **جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا، قَالَ: «يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ عَفْرَاءَ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ:**

---

[1] آل عمران: 49
[2] يوسف: 47 و48.
[3] الإسراء: 29.
[4] أوجفَ: حثَّ وأسرَعَ: المعجم الوسيط باب الواو.
[5] رواه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب المِجَنّ ومن يترَّس بتُرس صاحبه، حديث رقم2904،(المطبعة السلفية، ط1، 1403ه)، ج4/38.
[6] رواه الترمذي في أبواب الجهاد، باب ما جاء في الفيء حديث رقم 1725، ص 522.
[7] رواه البخاري في صحيحه (المطبعة السلفية، الطبعة الأولى، 1403ه)، كتاب الوصايا، باب إذا تصدق أو أوقف بعض ماله أو بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز، رقم 2757، ج2/292.

«لاَ»، قُلْتُ: فَالشَّطْرُ، قَالَ: «لاَ»، قُلْتُ: الثُّلُثُ، قَالَ: «فَالثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ، وَإِنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ، حَتَّى اللُّقْمَةُ الَّتِي تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ، وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَكَ، فَيَنْتَفِعَ بِكَ نَاسٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ»، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا ابْنَةٌ)[1].

كما كان للادِّخارِ نصيبٌ من اهتمامِ الصحابةِ رضوانُ اللهِ عليهم؛ فقد رُوي أنّ ابنَ مَسعودٍ رضيَ اللهُ عنه تَرَكَ سبعينَ ألفاً[2]، وقد كانَ جميعُ مالِ الزبيرِ خمسينَ ألف ألفٍ[3]. كما يُروى أنّ الشعبيَّ مات وتركَ عَشرةَ آلافٍ[4].

كما اهتمَّ الاقتصاديونَ المسلمونَ بالادِّخارِ وعلى رأسهم القاضي أبو يُوسفَ في كتابه "الخَراج" إذ تناولَ وجْهاً من أوجُه الادخارِ؛ ألاَ وهو الادخارُ الحكوميُّ، وكان اهتمامُه به من خلالِ الحفاظِ على مدَّخَراتِ الدولة– وخُصوصاً فيما يتعلَّقُ بتحصيلِ الضرائبِ فقال: (وإنّما ينبغي أن يتخيَّرَ للصدقةِ أهلَ العفافِ والصلاحِ. فإذا ولَّيتَها رجُلاً ووُجِّهْ من قِبَلِه مَن يُوثَقُ بدينه وأمانته أجرَيتُ عليهم من الرِّزقِ بقَدْرِ ما ترى، ولا تُجْرِ عليهم ما يستغْرِقُ أكثرَ الصدَقةِ)[5].

وقد بيَّن أحمدُ الدلجي أنّ ادّخارَ المالِ لا يقدحُ في حقيقةِ التوكُّلِ على اللهِ وفي ذلك يقولُ: "وأمّا الادِّخارُ فما كان منه مع فراغِ القلبِ عن المدَّخرِ فليس من ضرورته بطلانُ التوكُّلِ.....وأمّا غيرُه فمَن انزعَج قلبُه بتركِ الادخارِ، واضطربتْ نفسُه، وتشوَّشَت عليه عبادتُه وذِكْرُه، واستشرَفَ إلى ما في أيدي الناسِ؛ فالادِّخارُ له أولى؛ لأنّ المقصودَ إصلاحُ القلوبِ لتتجَرَّدَ لذِكْرِ اللهِ، ورُبَّ شخصٍ يشغلُه عنه وجودُ المالِ، ورُبَّ شخصٍ يشغلُه عدمُه.... فصوابُ الضعيفِ ادِّخارُ قَدْرِ حاجته، كما أنّ صوابَ القويِّ تركُ الادِّخارِ[6].

أمّا في النظامِ الاقتصاديِّ الغربيِّ؛ فقد تبلورَ مفهومُ الادخارِ منذُ عهدِ التجاريينَ، وأصبح موضوعاً بارزاً في كتابةِ الاقتصاديينَ بعد ذلك؛ إذ اعتبَروا أنّ زيادةَ الثروةِ والازدهارِ الاقتصاديِّ يقومُ على قاعدةِ التراكمِ الرأسماليِّ أيّ الادخار.

وإذا كانت جميع الأنظمة الاقتصادية قد اهتمت بالادخار، فلأنه يعتبر مصدر أمان بالنسبة للأفراد لمواجهة المستقبل الغامض، حيث يستطيعون أن يقابلوا زيادة مطالب الحياة في المستقبل، كما يمكنهم تنفيذ المشاريع وتحسين مستوى معيشتهم.

---

[1] رواه البخاري في كتاب الوصايا، باب أن يترك ورثته أغنياءَ خيرٌ من أن يتكففوا الناسَ. برقم 2591، ج3/1006.
[2] إصلاح المال لأبي بكر بن أبي الدنيا(تحقيق مصطفى مفلح القضاة، دار الوفاء، ط1، 1410ه/1990م)، ص 342.
[3] المرجع السابق نفسهُ، والصفحة نفسُها.
[4] المرجع السابق نفسُه346.
[5] الخراج، أبو يوسف (دار المعرفة، بيروت، 1399ه/1979م) ص 80.
[6] الفلاكة والمفلوكون، أحمد بن علي الدلجي (مطبعة الشعب، مصر، 1322ه) ص 9و10.

وأصل كلمة الادخار اذتخار، وهو افتعال من الذخر. ويقال: اذتخر يذتخر فهو مذتخر، فلما أرادوا أن يدغموا ليخف النطق قلبوا التاء إلى ما يقاربها من الحروف، وهو الدال المهملة، لأنهما من مخرج واحد فصارت اللفظة مذدخر بذال ودال، وللعرب فيه حينئذ مذهبان:

أحدهما وهو الأكثر، أن تقلب الذال المعجمة دالا مشددة وتدغم في الثانية (مدخر، ادخار)، وهو الذي جاء به القرآن الكريم في قوله تعالى: "**وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ**"[1].

والثاني وهو الأقل، أن تقلب الدال المهملة ذالا وتدغم فتصير ذالا مشددة معجمة (مذخر، اذخار)، وهذا العمل مطرد في أمثاله نحو ادكر واذكر، اتغر واثغر[2].

والادخار من فعل ذخر ويعني اختار الشيء وأمسكه أو اتخذه وأحرزه وحفظه، أو خبأه لوقت الحاجة. أو أعده للعقبى[3]. يقال: ذخرت الشيء أذخره ذخرا وادخرته ادخارا[4].

ويطلق الادخار على الأشياء المادية كما في الحديث "**كلوا وأطعموا وادخروا**"[5]. كما يطلق على الأشياء المعنوية فيقال: فلان ادخر لنفسه حديثا حسنا بمعنى: أبقاه، أو فلان ما يدخر منك نصحا.

وفي الاصطلاح الفقهي فقد جاء في معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء: " الادخار في اللغة واصطلاح الفقهاء: تخبئة الشيء لاستخدامه عند الحاجة"[6].

وفي معجم لغة الفقهاء: الادخار: " أصلها اذتخار فقلب كل من الذال والتاء دالا مع الادغام فتحولت الكلمة إلى ادخار، الاحتفاظ بجزء من الدخل للمستقبل، الاحتفاظ بالشيء لوقت الحاجة"[7].

والادخار عند الاقتصاديين يعني: " العدول عن الإنفاق في الوقت الحاضر، بأمل الإنفاق في المستقبل". ويميز رجال الاقتصاد بين الادخار الخاص الذي يقوم به الأفراد أو عناصر العمليةالاقتصاديةكالشركات وغيرها، وبين الادخار الحكومي الذي تقوم به الدولة.

كما يميزون بين الادخار الطوعي والادخار الإجباري. فالادخار الطوعي هو الحصيلة الموجبة للفرق بين الدخل النقدي والإنفاق الاستهلاكي. ويتأثر الادخارعندما تسيطر في مجتمع ما النزعة الاستهلاكية، فإن الادخار يميل

---

[1] آل عمران: 49

[2] لسان العرب، ابن منظور(دار صادر– بيروت، ط3، 1414ه، باب الذال)، ج4/302.

[3] المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (تحقيق وإعداد مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز،مكتبة نزار مصطفى الباز)، ص 235.

[4] معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399ه/1979م، باب الذال)، ج2/370. تاج العروس، الزبيدي (تحقيق عبد الكريم العزباوي، مطبعة حكومة الكويت، 1385ه-1965م، باب الذال)، ج11/362.
انظر كذلك مختار الصحاح، الرازي (مكتبة لبنان 1986م، باب الذال، مادة ذخر)، ص 92. ومعجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر (عالم الكتب، ط1، 1429ه-2008م، باب الذال، مادة ذخر)، ص 805 و806.

[5] صحيح البخاري (المطبعة السلفية ومكتبتها، ط1، 1403ه)، كتاب الأضاحي، باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي وما يتزود منها حديث رقم 5569، ج4/9.

[6] معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، نزيه حماد(الطبعة الأولى 1429ه/2008م) ص37.

[7] معجم لغة الفقهاء، عربي انجليزي، محمد رواس قلعجي (دار النفائس، ط2، 1408ه/1988م) ج1/51.

نحو التناقص. لذلك، يأتي الادخار الإجباري كعلاج للحالة المذكورة. وينص الادخار الإجباري على اقتطاع جزء من الدخول المتمثلة بالرواتب والأرباح من أجل القيام بعملية استثمار جديدة"[1].

ويضيف سامي ذبيان وآخرون إلى التعريف السابق: "والادخار هو أيضا المبلغ الناجم عن عملية الادخار، أي أن الكلمة نفسها تعني العمل وتعني نتيجته. ويعتبر الادخار القاعدة الأساس لتكون رأس المال. لكن تحول الادخار إلى رأس مال يتطلب أن يجري استثمار الادخار، أي تحويله أيضا إلى ميدان الإنتاج على أنواعه"[2].

ومن المعروف عموما أن نسبة كبيرة من سكان الدول النامية تعاني بشكل ملحوظ من انخفاض في مستوى الدخل الفردي وارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك مما يتسبب في انخفاض مستوى الادخار عموما بل شيوع ظاهرة الاستدانة والتعثر في سداد الديون للبنوك والمؤسسات المانحة للقروض بالنسبة للأسر المحدودة الدخل[3]. وقد حذر بعض الخبراء الاقتصاديين من تنامي القروض الشخصية الاستهلاكية في البلدان العربية والتي تثقل كاهل الأسرة كلها وتجعلها تنتقل من استدانة إلى أخرى، وحملوا البنوك التجارية قدرا كبيرا من المسؤولية حيث تطارد الموظفين وتقدم لهم تسهيلات ائتمانية وحوافز وأحيان تضللهم حتى يقعوا في براثن قرض ليسوا في حاجة إليه[4].

ومن وسائل محاربة هذه الظاهرة وتحقيق الادخار:

أولا: التوعية الادخارية

يقوم النظام الإسلامي على عدة أسس عامة كما هو معروف تبدأ أولا من إيمان الأفراد وحرصهم على الالتزام بما فرضه الله تعالى عليهم، والعمل على تحقيق أهداف مجتمعهم. وفي العصر الإسلامي الأول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم المسلمين أمور دينهم ومنها الأمور التي تخص السلوك الاستهلاكي ومعاملاتهم. وقد نهج الخلفاء نفس نهج النبي صلى الله عليه وسلم في توعية المسلمين في أمور دينهم، إلا أنه يلاحظ في العصر الحديث أن نظم التعليم وأجهزة الإعلام في الدول الإسلامية تعطي القليل جدا من المعلومات العامة فيما يخص هذه القيم. بل إن تغلب القيم الحضارية الغربية أو الشرقية على أبناء البلدان الإسلامية المعاصرة قد جعل بعض القيم الإسلامية المؤثرة في السلوك الاقتصادي الإسلامي تبدو غريبة أو غير عملية، مما جعل الناس ينظرون إليها أحيانا على أنها مجرد أمور تاريخية أو مثالية غير واقعية.

وفي بلادنا اليوم من الجهال الذين يملكون المال ولكنهم جهال بالحياة وشؤونها، فتكون الصدقة عليهم هي العلم وتنوير الأذهان، فمنهم من يكسب كسبا كثيرا، ولكن الذي ينقصهم هو العقل والتدبير والتعليم، فهؤلاء الناس لا

[1] معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، علي بن محمد الجمعة،(مكتبة العبيكان)، ص 36.
[2] قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سامي ذبيان وآخرون (رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ط1، أكتوبر 1990م)، ص 32.
[3] مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 384، ربيع الأول 1434ه/يناير 2013م المجلد 33 ص 153.
[4] مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد 384 ربيع الأول 1434ه – يناير 2013م ص 36.

يعرفون شيئا اسمه التدبير، وهم ينفقون كل ما يصل إلى أيديهم، وعلينا أن نعلمهم أن ادخار المال قوة وخير، وما دمنا لا نعلمهم تدبير المال وتدبير شؤون حياتهم بالعقل والحكمة، فسيظلون فقراء وجيوبهم غنية بالمال، وهنا تكون الصدقة هي التعليم والتدريب والقيادة السليمة، والغالبية العظمى من الفقراء في بلاد الإسلام، إنما هم فقراء علم وفكر ومعرفة، فالكثير من الناس ينفقون أموالا باهضة في خروج ليلة يأخذون فيها نساءهم وأولادهم ويدخلون مسرحا أو سينما، ولا يرون فيه ولا يسمعون إلا مل ما يؤذي السمع، ويخدش الحشمة، ويعودون إلى بيوتهم لكي يناموا خمسة في حجرة، ودورات المياه في بيوتهم خربة، وبعضهم يخوض الماء القذر إلى بيته، والمال ملء جيوبهم فأي ناس هم أحوج إلى الصدقة من هؤلاء، والصدقة هنا هي العلم والفهم وتشغيل الذهن[1] .

والغالبية غير المدخرة ليس لديها وعي ادخاري، أي أنها لا تعرف قيمة الادخار، وأهميته، وما زال المثل الذي يقول " اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب " يغلب على المثل الذي يقول " إن القرش الأبيض ينفع في اليوم الأسود" ، ولهذا فنحن والعرب جميعا شعوب لإنفاق لا شعوب ادخار، وواجبنا اليوم هو نشر الوعي الادخاري وتعريف المواطن العربي بالفوائد التي تعود عليه من ادخار واحد على عشرين من كسبه مثلا، وهذا القدر ميسور حتى للمواطن الذي لا يكسب إلا ما يقيم به حياته، وفي نهاية السنة سيجد نفسه صاحب رأس مال صغير، وبعد خمس سنوات سيجد أنه صاحب رأس مال متوسط، هنا سيحس بلذة الادخار ويزداد حماسة له، ويتحول من منفق إلى مدخر، وهذا التحول سيكون له أثر بعيد في شخصيته كلها، لأن المنفق لكل ما يكسب رجل غير ناضج بعيد النظر مدرك لأهمية نفسه، وهذه أحاسيس يتأتى بعضها مع بعض[2] .

ثانياً : التربية الادخارية

أ : تربية المستهلك المسلم على الادخار

لا يخفى على الإنسان أهمية التربية في المجتمع فهي عماد الإصلاح وهي ركيزة أساسية في قوة المجتمع أو ضعفه فإذا قويت منظومة التربية في المجتمع قوي المجتمع وإذا ضعفت ضعف المجتمع وأعني بالتربية التربية الشاملة الإيمانية والأخلاقية والسلوكية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها من جوانب التربية الكبيرة[3] . فمعظمنا يهتم بالجوانب الأخلاقية والإيمانية، وقليلا ما يعطي الواحد منا اهتماما بكيفية تربية أفراد الأسرة على السلوك الاقتصادي الإسلامي، ونتج عن ذلك مشكلات كثيرة بين الرجل وزوجته، وبين الرجل وأولاده وبين الرجل وأقاربه .

[1] الربا وخراب الدنيا، حسين مؤنس(الزهراء للإعلام العربي، ط3، 1408ه/1988م(ص 108.
[2] الربا وخراب الدنيا 166.
[3] ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي، منظور أحمد الأزهري،(دار السلام، ط1، 1422ه- 2002م،) ص 256.

فبعض المشكلات الأسرية ترجع إلى الاختلافات في الجوانب المالية، ولكن لو طبقنا شرع الله في الجوانب المالية لما وجدت هذه المشكلات، فالمسلمون في أمس الحاجة أن يكون لهم دستور اقتصادي على مستوى الأسرة يبين السلوك الاقتصادي السليم للزوج والزوجة وكذلك السلوك الاقتصادي للأولاد.

وأهم السلوكيات الواجب الالتزام بها داخل الأسرة المسلمة هي الالتزام بالاستهلاك الحلال بمعنى أن الرجل والمرأة والأولاد يتعاملون وفقا لشرع الله، فتربية الأولاد منذ الصغر هذا حلال وهذا حرام أي يجب أن يعرفوا الحلال فيعتبروه والحرام فيجتنبوه، ليس فقط الزوج والزوجة وإنما الأولاد، فيربي الأولاد على أن إيداع الأموال في البنوك الإسلامية حلال، وإيداعها في البنوك الربوية حرام.

الالتزام بفقه الأولويات ويعني أن فيه ضروريات بدونها يهلك الإنسان وفيه حاجات بدونها تصبح الحياة شاقة، وفيه كماليات يمكن للأسرة أن تستغني عنها، وبالتالي فلا يجوز للزوج أن يشتري الكماليات وعندها عجز في الضروريات والحاجيات، ولا يجوز للزوجة أن تنفق الأموال في الكماليات وعندها عجز في الضروريات والحاجيات.

الاعتدال في الإنفاق: فالله تعالى وصف الذين ءامنوا بقوله: "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما"[1].

والقوام هو الوسط: فالمرأة والرجل عندما ينفقون أموالهم نقول لهم يجب الاعتدال في كل شيء، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: السمت[2] الحسن والتؤدة والاقتصاد جزء من أربعة وعشرين جزء من النبوة"[3].

الادخار لنوائب الدهر: فليس كل ما يكسبه الإنسان ينفقه وليس كل ما يشتهيه يشتريه.

عدم الاقتراض إلا لضرورة فلا يجوز الاقتراض للكماليات ولا للتبذير ولا في حال الإسراف، فلو طبق الرجل ذلك أو إن اقترض فلا يقترض إلا قرضا حسنا، وكذلك عندما يدخر لا بد أن يستثمر استثمارا حسنا.

عدم تقليد الأجانب: وهذا سبب مشاكل كثرة في البيت المسلم ولا سيما العادات المخالفة لتعاليم الإسلام، فيجب أن نربي الطفل على مقاطعة شراء السلع من الدول المعادية للمسلمين[4].

ب-تربية المرأة على الادخار

من المعلوم أن ظاهرة الاستهلاك تتزايد عند النساء أكبر من تزايدها عند الرجال، والسبب في ذلك يرجع إلى أن المرأة تسير إلى حد كبير وفق عاطفها وميولها النفسية، على خلاف الرجل، الذي يكون للعقل دور كبير في تحديد تصرفاته الاستهلاكية.

---

[1] الفرقان: 67.
[2] السمت: الهيأة والوقار، المعجم الوسيط باب السين.
[3] رواه الترمذي في أبواب البر والصلة، باب ما جاء في الحياء حديث رقم 2017 ص 591، وقال حديث حسن غريب.
[4] مجلة الوعي الإسلامي عدد 460، ذو الحجة 1424ه- يناير 2004م، ص 84و85.

ولقد انتبه المسؤولون عن ترويج السلع الاستهلاكية إلى ما للعاطفة من دور في تحديد المسار الاستهلاكي للمرأة، فأخذوا ينتجون الكثير من السلع التي تخص المرأة، وتصنف ضمن السلع الكمالية، ثم يقومون بعد ذلك بالترويج لها من خلال الدعايات المؤثرة حتى وقعت المرأة في مصيدة الغرب الاستهلاكي الذي يعمل على الترويج لبضائعه، والتعميم لقيمه بكل السبل، واقتنعت بعد ذلك بأنها تصبح متحضرة عندما تستهلك المنتجات الغربية الفارغة، من أزياء وعطور وما يسمى بأدوات الماكياج، حتى آل بها الحال لأن تقتبس مفاهيم المرأة الغربية ولأن تنبهر بكل ما غربي حتى أضحت أسيرة للدعايات والموضة. ولا يخفى أن ذلك يحتاج إلى ميزانية خاصة، ربما تزيد عن ميزانية السلع الضرورية التي تحتاجها المرأة لأسرتها[1].

لذلك يتوقف عنصر الاستهلاك داخل المنزل – زيادة ونقصانا – على المرأة، في قسم كبير منه، بالنسبة لما يتطلبه منزلها من سلع وخدمات، فهي التي تقوم بطلب حاجات بيتها من زوجها، وهو الذي يقوم بتأمينها، فإذا كانت مرتفعة، كانت نسبة الاستهلاك مرتفعة، وربما أدى ذلك إلى الوقوع تحت آثار الأزمة الاقتصادية، وإذا كانت حاجاتها منخفضة، وهذا الشيء يقي الأسرة من الوقوع تحت آثار ما تقدم. ومما ينبغي ذكره أن المستهلك الذي يقوم بترشيد استهلاكه بهدف خفضه يمكن أن يصل إلى ادخارقسم من ماله يستعمله بعد ذلك في الخروج آثار الأزمة الاقتصادية إذا كان يعاني منها، مع الإشارة إلى أن ذلك كله إنما يحصل من خلال دور مهم تقوم به المرأة داخل بيتها إذا اقتنعت به، وهذا الشيء يمكن أن يتم من خلال تربيتها على الادخار باعتبارها اللبنة الأساسية للاقتصاد المنزلي وذلك من خلال:

التحذير من مخاطر التبعية الاقتصادية، لأنها تؤدي إلى الاستغراق في الاستهلاك.

عدم التأثر بالإعلانات المروجة للسلع الجديدة، لأن غالبيتها تندرج ضمن السلع الكمالية.

تجنب الكماليات والاقتصار على الضروريات.

عدم شراء سلع استهلاكية جديدة إلا بعد استهلاك القديمة واستيفاء كامل المنفعة منها[2].

ثالثا: النهي عن الترف

لشدة وثوق الصلة بين الاستهلاك فالترف هو تجاوز الحد المشروع في الإنفاق، والتنعم به مع الغطرسة، والبطر والكبر، والخيلاء. وتدخل مجموعة السلع الترفية ضمن مجموعة السلع غير الضرورية، تلك السلع التي لا تتناسب مع طبيعة المجتمع المسلم ورسالته الإصلاحية في هذه الحياة[3].

[1] الاستهلاك والادخار في الاقتصاد الإسلامي، حسن محمد الرفاعي، دار النفائس، ط1، 1427ه/2006م، ص 54.
[2] الاستهلاك والادخار، مرجع سابق، ص 61.
[3] مجلة إعمار العدد 3 ص 32.

ومن أمثلة هذه السلع أنية الذهب والفضة، والتزين بالذهب والحرير بالنسبة للرجال، وقد عد الإسلام الترف إثما، وأوعد المترفين بالعذاب، وجعلهم من اصحاب الشمال، قال تعالى: "وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال في سموم وحميم وظل من يحموم لا بارد ولا كريم إنهم كانوا قبل ذلك مترفين"[1].

ويرجع السبب في عدم قدرة الأسر على الادخار في نظر بعض الخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين[2] إلى قلة الوعي بقيمة الادخار وإلى الضغوط التي تمارسها وسائل الإعلام على الأسر من أجل المزيد من الاستهلاك وإهدار المالوالاقتراض من أجل سلع وخدماتورحلات يمكن الاستغناء عنها[3].

رابعاً: النهي عن التقليد الأعمى

يلعب عامل التقليد والمحاكاة دوره في نشر أنماط الاستهلاك الترفي من الأغنياء إلى من هم أقل منهم دخلا على مدة الأجل الطويل. كما أن هذا العامل نفسه هو المتسبب في أصلا في نقل أنماط الاستهلاك الترفي في المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات النامية. وتقوم وسائل الإعلام والدعاية بدور هائل في العصر الحديث في إحداث رغبات جديدة للمستهلك، وتشجيعه على تقليد ومحاكاة جيرانه وزملائه في العمل أو الأجانب الذين يقابلهم ويسمع عنهم دون أي اعتبار لإمكاناته المادية[4].

وهكذا نجد شكلا من أشكال التناقض الاجتماعي في البلدان النامية حيث يموت بعض الأفراد جوعا أو مرضا أو يعيش في حدود دخول منخفضة جدا ومع ذلك نرى أسواق هذه البلدان مكدسة بأنواع السلع من السلع الكمالية والترفيةمع محاولة إغراء الناس إلى شرائها عن طريق الإعلان والدعاية.

هذا التقليد والمحاكاة من الفقراء للأغنياء بالإضافة إلى اختلال الأنماط الاستهلاكية للأغنياء في ظل ظروف التخلف الاقتصادي أمور يأباها الإسلام. فالإسلام يضع من الضوابط ما يمنع انحراف هيكل الطلب لدى الأغنياء وينهى عن العوامل التي تؤدي إلى تقليد الفقراء للأغنياء تقليدا أعمى أو بغير وعي أو رشد. وذلك عن طريق التوجيهات الدينية التي تحبب لكل فرد الالتزام بالقيم الإسلامية في العقيدة والسلوك، وتبين له أن إنفاق المال مسؤولية يحاسب عليها يوم القيامة، وأن تحري أوجه الإنفاق الاستهلاكي التي تشبع الضروريات الأساسية أمر واجب قبل الإنفاق على الكماليات، وأن على كل فرد أن يوازن بين احتياجاته واحتياجات من يعولهم من جهة وبين إمكاناته المادية من جهة أخرى بغض النظر عن تصرفات الآخرين.

---

[1] الواقعة الآيات من 41 إلى 45.
[2] الدكتور حمدي عبد العظيم والدكتورة عزة كريم، انظر مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد 384 ص 36و37.
[3] مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 384 ص 37.
[4] تحليل العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني وفقا لنظرية الاستهلاك الحديثة: دراسة ميدانية (بحث منشور في المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول(2013م)) ص 42.

ويلاحظ أن الفرد المسلم لا بد أن يعمل على تكوين حاجاته على أسس رشيدة لتفي بالضرورات ثم الكماليات، ولا يصح الانتقال إلى أنماط من الاستهلاك الكمالي قبل استيفاء الضروريات. هذا السلوك في حد ذاته سوف يضع قيدا واضحا على عملية التقليد الأعمى لأنماط استهلاكية غير ملائمة أو غير مناسبة لمستوى الدخل المنخفض.

من العوامل التي تساعد على تعبئة وتحفيز الادخار: تحريم سعر الفائدة، ترشيد الاستهلاك، والتوعية والتربية الادخارية وأخيرا تدخل الدولة بتوفير المؤسسات الادخارية.